الاعلان العالمي
حول
«التربية للجميع»
و
هيكلية العمل
لتأمين
حاجات التعلّم الأساسية

المؤتمر العالمي
حول «التربية للجميع»

٥-٩ آذار (مارس) ١٩٩٠
جومتيين، تايلاند

المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع»
نيويورك، نيسان (أبريل) ١٩٩٠

الأصل : الانجليزية

الاعلان العالمي
حول «التربية للجميع»
و
هيكلية العمل
لتأمين حاجات التعلّم الأساسية

أقرّهما

المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع»
تأمين حاجات التعلّم الأساسية

جومتيين، تايلاند
٥-٩ آذار (مارس) ١٩٩٠

تولت اليونسكو نشر هذا المجلد
نيابة عن أمانة المنتدى الاستشاري الدولي
بشأن التعليم للجميع

٧، ميدان فونتنوا، باريس
7, place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP

الطبعة الأولى : نيويورك، أبريل / نيسان ١٩٩٠
الطبعة الثانية : باريس، ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٥

يجوز استنساخ هذا المطبوع واقتباس مقتطفات منه

مقدمة الطبعة الثانية

إن الاقبال المستمر على هذا المجلد الصغير لدليل على الاهتمام الشديد بأوجه القصور في النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم من جهة، والاعتراف بالأهمية المتزايدة لدور التعليم الأساسي في تحقيق التقدم الاجتماعي من جهة أخرى. وقد تبين أن **الاعلان العالمي حول «التربية للجميع» وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلّم الأساسية** المرفقة به، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي حول التربية للجميع (في جومتيين، تايلاند، مارس/آذار ١٩٩٠)، يشكلان مرجعا مفيدا للحكومات والمنظمات الدولية والمعلمين والمهنيين المعنيين بالتنمية فيما يخص تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية الى تحسين خدمات التعليم الأساسي.

ومن الواضح أن مؤتمر جومتيين كان علامة هامة وأساسية في الحوار الدولي بشأن مكانة التربية في السياسات المعنية بالتنمية البشرية، وقد أدى التوافق في الآراء الذي تم تحقيقه في هذا المؤتمر الى تجديد الزخم من أجل توفير التعليم الابتدائي للجميع والقضاء على أمية الكبار، كما استلهمته الجهود الرامية الى تسحين نوعية التعليم الأساسي وايجاد طرق أكثر فعالية من حيث التكاليف من أجل تلبية احتياجات التعلّم الأساسية لدى مختلف الفئات السكانية الأقل حظا.

وتتضمن المقدمة الأصلية التي سترد فيما يلي، معلومات أساسية عن مؤتمر جومتيين وعن الوثيقتين اللتين اعتمدهما. وقد نشرتا لأول مرة في مجلد واحد بواسطة الهيئة العليا المشتركة التي تولت تنظيم المؤتمر، واضطلعت اليونسكو فيما بعد بهذه المسؤلية نيابة عن المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع، وهو الآلية العالمية التي أنشئت لتعزيز ومراقبة المحرز في تحقيق أهداف جومتيين.

ونحن إذ نقترب من منتصف العقد، فإن الوقت قد حان لتقييم التقدم المحرز والعقبات التي صودفت وآفاق التقدم الممكن تحقيقه في المستقبل نحو هدف التلعيم للجميع. وتشكل الوثيقتان الواردتان في هذا المجلد مرجعين هامين عند الاضطلاع بهذه المهمة وذلك لتقييم التقدم المحرز وتخطيط الأنشطة المقبلة.

ولكي يتسنى التعريف بالاعلان وهيكلية العمل ومناقشتهما على نطاق أوسع، أود أن أدعو القراء الى اشراك الزملاء والطلبة وغيرهم من الأشخاص المعنيين في قراءة هذا المجلد واقتباس مقتطفات منه في كتاباتهم. ويمكن الحصول على نسخ اضافية من هذا المجلد لدى أمانة المنتدى في اليونسكو بباريس.

ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥

مايكل لاكين
الأمين التنفيذي
للمنتدى الاستشاري الدولي
بشأن التعليم للجميع

يضم هذا المجلد نص الوثيقتين اللتين اعتمدهما المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع» (جومتيين، تايلاند من ٥ الى ٩ مارس/آذار ١٩٩٠) الذي اشترك في الدعوة الى عقده الرؤساء التنفيذيون لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (بامت) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي. وبالاضافة الى ذلك اشترك في رعاية المؤتمر ١٨ حكومة ومنظمة، واستضافته حكومة مملكة تايلاند.

وقد جاء كل من **الاعلان العالمي حول «التربية للجميع»، وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلّم الأساسية** نتيجة لعملية تشاور منظمة وواسعة النطاق جرت في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩ الى يناير/كانون الثاني ١٩٩٠ تحت رعاية الهيئة العليا المشتركة التي أنشئت لتنظيم المؤتمر العالمي. وقد نوقشت مسودّات سابقة للوثيقتين في تسع مشاورات اقليمية وثلاث مشاورات دولية ضمّت مجموعة كبيرة من الخبراء وممثلي وزارات مختلفة ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، ووكالات تنمية ثنائية ومتعددة الأطراف، ومعاهد بحوث. وقد اجتمع المقررون المنتخبون للمشاورات الاقليمية، في صورة فريق عمل، لتقديم المشورة الى الهيئة العليا المشتركة بشأن تعديل النصين بغية تقديمهما الى المؤتمر العالمي.

وقد بلغ عدد المشتركين الذين التقوا في جومتيين قرابة ١٥٠٠ شخص. ولقد قام مندوبو ١٥٥ حكومة، يضمون أخصائيين في التربية وفي قطاعات رئيسية أخرى، بالاضافة الى مسؤولين رسميين وأخصائيين يمثلون قرابة ٢٠ هيئة دولية و١٥٠ منظمة غير حكومية بمناقشة الجوانب الأساسية لموضوع «التربية للجميع» في ٤٨ طاولة مستديرة ولجنة عامة واحدة. وتولّت لجنة صياغة انتخبها المؤتمر دراسة النصوص المنقحة ومشروعات التعديل التي قدمها المندوبون. واعتمد المؤتمر نصّي الوثيقتين كما عدلتهما لجنة الصياغة وذلك بالترحيب العام في الجلسة العامة الختامية للمؤتمر بتاريخ ٩ مارس/آذار ١٩٩٠.

وهكذا تمثل هاتان الوثيقتان توافقا عاما على صعيد العالم أجمع حول رؤية موسعة للتربية الأساسية والتزاما متجددا بضمان تأمين حاجات التعلّم الأساسية لجميع الأطفال والشباب والكبار بصورة فعالة في جميع البلدان. وأود أن أحث جميع القراء الذين لم يستطيعوا الاشتراك في المؤتمر العالمي أن ينضموا الى هذا التوافق العام وأن يعملوا، كل في نطاق مسؤوليته، على تحويل أهداف **الاعلان العالمي وهيكلية العمل**، الى واقع ملموس.

وديع ض. حدّاد
الأمين التنفيذي
للهيئة العليا المشتركة
للمؤتمر العالمي حول «التربية للجميع»

اعلان العالمي حول «التربية للجميع»
تأمين حاجات التعلّم الأساسية

تمهيد

لقد أكدت دول العالم منذ أكثر من أربعين عاما من خلال الاعلان العالمي لحقوق الانسان أن «لكل شخص حق في التعليم». على أنه رغم الجهود الملحوظة التي بذلتها الدول في جميع أرجاء العالم لضمان حق التربية للجميع، فان الحقائق ما زالت قائمة :

- أكثر من ١٠٠ مليون طفل من بينهم ٦٠ مليون فتاة على الأقل، محرومون من الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛
- وأكثر من ٩٦٠ مليونا من الراشدين، ثلثاهم من النساء، هم أميّون، كما أن الأمية الوظيفية تمثل مشكلة بارزة في جميع البلدان، سواء منها البلدان الصناعية أو النامية؛
- وأكثر من ثلث الراشدين في العالم لا سبيل لهم الى المعرفة المطبوعة والمهارات والتقنيات الجديدة التي من شأنها أن تحسن من نوعية حياتهم وتساعدهم على التشكل والتكيف مع التغير الاجتماعي والثقافي؛
- وأكثر من مئة مليون طفل، وأعداد لا تحصى من الراشدين، يتعذر عليهم إكمال برامج التربية الأساسية؛ وملايين آخرون يستجيبون لمتطلبات الحضور في هذه المرحلة التعليمية ولكنهم لا يكتسبون المعارف والمهارات الأساسية.

وفي الوقت نفسه، فان العالم يواجه مشكلات مثبطة للهمم، من بينها خاصة تزايد أعباء الديون، ومخاطر الركود والتراجع الاقتصادي، والنمو السكاني السريع، واتساع التفاوت الاقتصادي بين الأمم وداخلها، والحروب، والاحتلال، والصراعات الأهلية، وجرائم العنف، ووفاة الملايين من الأطفال بأسباب يمكن الوقاية منها، وتدهور البيئة على نطاق واسع. ان هذه المشكلات تعوق الجهود المبذولة لتبية حاجات التعلّم الأساسية، في حين أن افتقار نسبة عالية من السكان الى التربية الأساسية يمنع المجتمعات من التصدي لتلك المشكلات بقوة وعزم.

وقد أدت هذه المشكلات في الثمانينات الى انتكاسات كبرى في مجال التربية الأساسية في العديد من البلدان الأقل نموا. وكان النمو الاقتصادي متوافرا في بلدان أخرى لتمويل التوسع في التربية، ولكن مع ذلك ظلت ملايين عديدة أسارى الفقر لا تضمهم المدارس أو ما زالوا أميين. وأدى تخفيض الانفاق الحكومي كذلك في بعض البلدان الصناعية خلال الثمانينات الى تدهور حالة التربية.

غير أن العالم أصبح الآن على مشارف قرن جديد حافل بالبشائر والامكانات، فهناك اليوم تقدم حقيقي نحو وفاق سلمي وتعاون أكبر بين الأمم. وأصبح هناك كذلك اعتراف بالحقوق الأساسية للمرأة وبقدراتها كما أن هناك الوم تطورات علمية وثقافية عديدة نافعة. بل أن حجم المعلومات المتاحة اليوم في العالم – والتي يتعلق الكثير منها ببقاء الانسان وبأساسيات رفاهه – هو أكبر بأضعاف أسية مما كان متاحا منذ سنوات قليلة فقط، كما أنه ينمو بمعدل متسارع. ويشمل ذلك معلوما عن سبل الحصول على مزيد من المعارف الكفيلة بتعزيز الحياة – أي تعلّم كيفية التعلّم. فحين تقترن المعلومات الهامة بتقدم عصري آخر، ألا وهو قدرتنا الجديدة على الاتصال، فانها أعمق أثرا.

وعندما تقترن هذه القوى الجديدة بما يتجمع من خبرات في مجالات الاصالح والتحديث والبحث وبالتقدم التربوي الرائع الذي أحرز في العديد من البلدان، فانها تجعل توفير التربية الأساسية للجميع، لأول مرة في التاريخ، هدفا قابلا للتحقيق.

ولهذا فاننا نحن المشاركين في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، المنعقد في جومتيين (تايلاند) من ٥ الى ٩ مارس/آذار ١٩٩٠؛

إذ **نذكّر** بأن التربية حق أساسي لجميع الناس، رجالا ونساء، في كل الأعمار وفي كل أرجاء العالم؛

وندرك أن التربية يمكن أن تعين على ضمان ايجاد عالم أكثر أمنا وصحة ورخاء وسلامة بيئية، وأن تسهم في الوقت نفسه في تحقي التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وفي إحلال التسامح والتعاون الدولي؛

وندرك أن التربية شرط أساسي، وإن لم تكن شرطا كافيا، لتحسين حالة الفرد والمجتمع؛

ونقر بأن للمعرفة التقليدية والتراث الثقافي المحلي قيمتها وصلاحيتهما وأنه يمكن الاعتماد عليهما في تعريف التنمية والنهوض بها؛

ونسلّم بأن التربية المتوافرة حاليا تنطوي، بصورة عامة، على نقص خطير، وأنه يجب العمل على زيادة ملاءمتها وتحسين نوعيتها مع اتاحة الانتفاع بها للجميع؛

ونعترف بأن التربية الأساسية السليمة ضرورية لتدعيم المستويات العليا من التعليم وتعزيز الثقافة والقدرات العلمية والتكنولوجية وبالتالي لتحقيق تنمية قوامها الاعتماد على النفس،

ونقر بالحاجة الى أن نقدم للأجيال الحالية والمقبلة رؤية موسعة والتزاما متجددا بالتربية الأساسية لمجابهة هذا التحدي بكامل حجمه وتعقيده؛

نصدر هذا

الاعلان العالمي حول التربية للجميع :
تأمين حاجات التعلّم الأساسية.

التربية للجميع : الأهداف

المادة الأولى – تأمين حاجات التعلّم الأساسية

١ – **ينبغي تمكين كل شخص – سواء أكان طفلا أم يافعا أم راشدا – من الافادة من الفرص التربوية المصمّمة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلّم.** وتشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعلّم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلّم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاجها البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم وللعيش والعمل بكرامة وللمساهمة مساهمة فعالة في عملية التنمية ولتحسين نوعية حياتهم، ولاتخاذ قرارات مستنيرة، ولمواصلة التعلّم. ويختلف نطاق حاجات التعلّم الأساسية وكيفية تلبيتها باختلاف البلدان والثقافات ويتغيران لا محالة بمرور الزمن.

٢ – وان تلبية هذه الحاجات تؤهل الأفراد في أي مجتمع، كما تحملهم المسؤولة لاحترام تراثهم الثقافي واللغوي والروحي المشترك والبناء عليه، والنهوض بتربية الآخرين، ودعم قضايا العدالة الاجتماعية، وتحقيق حماية البيئة، وأن يكونوا متسامحين حيال النظم الاجتماعية والسياسية والدينية التي تختلف عن نظمهم مع ضمان الحفاظ على القيم الانسانية والدينية المقبولة وعلى حقوق الانسان بوجه عام، وأن يعملوا من أجل السلام والتضامن الدولي في عالم يعتمد بعضه على بعض.

٣ – وثمة هدف آخر لتنمية التربية لا يقل أهمية عن الأهداف الأخرى، وهو الهدف المتمثل في نقل القيم الثقافية والأخلاقية المشتركة وإثرائها. فتلك القيم هي التي تكسب الفرد والمجتمع ذاتيتهما وقيمتهما.

٤ – وان التربية الأساسية هي أكثر من غاية في حد ذاتها، فهي الأساس للتعلّم المستديم وللتنمية الانسانية ويمكن للبلدان أن تبني عليها بانتظام مستويات وأنماطا أخرى من التربية والتدريب.

التربية للجميع : رؤية موسعة والتزام متجدد

المادة الثانية – صياغة الرؤية

١ – **إن تلبية حاجات التعلّم الأساسية للجميع تتطلب أكثر من مجرد تجديد الالتزام بالتربية الأساسية في حالتها الراهنة. فالمطلوب فعلا هو «رؤية موسعة» تتجاوز المستويات الحالية للموارد وكذلك البنى المؤسسية والمناهج الدراسية والنظم التعليمية التقليدية، مع الاعتماد على أفضل الممارسات القائمة.** وثمة اليوم إمكانات جديدة يوفرها اقتران الزيادة في حجم المعلومات بقدرة لم يسبق لها

مثيل على الاتصال. وعلينا أن نستغل هذه الامكانات على نحو مبدعع، مع التصميم على تحقيق المزيد من الفعالية.

٢ – وكما هو موضح في المواد من الثالثة الى السابعة فان الرؤية الموسعة تشمل ما يلي :

- تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة؛
- التركيز على اكتساب التعلّم؛
- توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها؛
- تعزيز بيئة التعلّم؛
- تقوية المشاركات.

٣ – إن تحقيق إمكانية ضخمة لتقدم البشر وتعزيز قدراتهم يتوقف على مدى تمكينهم من اكتساب التربية وتوفير الأسس اللازمة لهم للنهل من معين المعارف الملائمة والمتزايدة باستمرار وللافادة من الوسائل الجديدة للمشاركة في هذه المعارف.

المادة الثالثة – تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة

١ – **ينبغي توفير التربية الأساسية لكل الأطفال واليافعين والراشدين.** وتحقيقا لهذا الغرض ينبغي التوسع في توفير خدمات ذات نوعية رفيعة في مجال التربية الأساسية، واتخاذ اجراءات متسقة للحد من أوجه التفاوت.

٢ – ولكي تكون التربية الأساسية قائمة على المساواة، ينبغي إتاحة الفرصة لكل الأطفال واليافعين والراشدين للوصول الى مستوى مقبول من التعلّم والحفاظ عليه.

٣ – ويجب أن تمنح الأولوية القصوى لضمان توفير التربية للفتيات والنساء وتحسين نوعيتها، وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن على نحو فعال. كما ينبغي القضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم.

٤ – وينبغي العمل بصورة فعالة على إزالة أوجه التفاوت في مجال التربية والتعليم. كما ينبغي ألا تقاسي الفئات التي لا تلقى خدمات كافية – مثل الفقراء، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين، وسكان الريف والأماكن النائية، والرحل والعمال المهاجرين، والسكان الأصليين، والأقليات الاثنية والعرقية واللغوية، واللاجئين، والذين أخرجتهم الحرب من ديارهم، والسكان الخاضعين للاحتلال – من أي تمييز في الانتفاع بفرص التعلّم.

٥ - ويتعين إيلاء عناية خاصة لحاجات التعلّم للمعاقين ويجب أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتأمين فرص تعليمية متكافئة لجميع فئات المعاقين، وباعتبارها جزءا من النظام التربوي.

المادة الرابعة - التركيز على اكتساب التعلّم

إن ترجمة التوسع في الفرص التربوية الى تنمية لها مغزاها للفرد أو المجتمع، أمر يتوقف حدوثه كلية على ما إذا كان الناس قد تعلموا حقا نتيجة لتلك الفرص، أي على مدى اكتسابهم للمعارف النافعة والقدرة على التفكير السليم، والمهارات والقيم. ولذلك ينبغي أن تركز التربية الأساسية على التعلّم الفعلي والتحصيل وليس على مجرد الالتحاق بالدورات الدراسية المنظمة والمواظبة على المشاركة فيها والحصول على الشهادات. والواقع أن النهوج النشطة والقائمة على المشاركة تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لضمان اكتساب التعلّم وتمكين المتعلمين من الوصول الى أقصى امكاناتهم. ولهذا فان من الضروري تحديد المستويات المقبولة من اكتساب التعلم لكل برنامج من البرامج التربوية محسنة لتقييم الانجاز التعلمي.

المادة الخامسة - توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها

إن تنوع وتشابك وتغير طبيعة حاجات التعلّم الأساسية للأطفال واليافعين والراشدين تستلزم توسيع نطاق التربية الأساسية وإعادة تجديده باستمرار ليشمل المكونات التالية :

- **إن التعلّم يبدأ منذ الولادة.** وهذا يستدعي الرعاية المبكرة للطفولة وتوفير التربية الأولية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ترتيبات تضمن مشاركة الأسر والمجتمعات المحلية والبرامج المؤسسية حسب الاقتضاء.
- **إن المدرسة الابتدائية هي النظام التربوي الرئيسي الذي يوفر التربية الأساسية للأطفال خارج نطاق الأسرة،** ولذلك ينبغي تعميم التعليم الابتدائي وضمان تلبية حاجات التعلّم الأساسية لكل الأطفال ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي واحتياجاته والامكانات التي يوفرها. وفي الوقت ذاته يمكن للبرامج التعليمية الاضافية أن تسهم في تأمين حاجات التعلّم الأساسية لأولئك الأطفال الذين تكون فرص التحاقهم بالمدارس النظامية محدودة أو غير متوافرة، شريطة أن يكون لهذه البرامج نفس معايير ومستويات التعلّم المطبقة في المدارس وأن تحظى بدعم كاف.
- **إن حاجات التعلّم الأساسية لليافعين والراشدين متنوعة، وينبغي تلبيتها بواسطة أنظمة تربوية متعددة.** ولهذا فان برامج محو الأمية هي من الأمور الأساسية نظرا

لأن معرفة القراءة والكتابة تعتبر مهارة ضرورية في حد ذاتها، وتشكل أساسا للمهارات الحياتية الأخرى. كما أن تعلم القراءة والكتابة باللغة الأصلية يعزز الذاتية الثقافية والوعي بقيمة التراث الثقافي. ويمكن تلبية احتياجات أخرى من خلال التدريب على المهارات والتدريب المهني، وبرامج التربية النظامية وغير النظامية في مجالات الصحة والتغذية والسكان والتقنيات الزراعية والبيئة والعلوم والتكنولوجيا والحياة الأسرية، بما في ذلك التوعية بقضايا الخصوبة، وقضايا مجتمعية أخرى.

- **ويمكن استخدام جميع أدوات وقنوات الاعلام والاتصال والعمل الاجتماعي المتاحة للمساعدة على نقل المعارف الأساسية وإعلام الناس وتثقيفهم بشأن القضايا الاجتماعية.** وبالاضافة الى الوسائل التقليدية، يمكن تعبئة امكانات المكتبات والتلفزيون والاذاعة ووسائل الاعلام الأخرى لتلبية حاجات التربية الأساسية للجميع.

وينبغي أن تشكل هذه المكونات نظاما متكاملا، أي أن يتمم ويعزز بعضها بعضا، وأن تستجيب لمعايير قابلة للمقارنة، كما يجب أن تسهم في ايجاد وتنمية امكانات للتعلّم المستديم.

المادة السادسة – تعزيز بيئة التعلّم

إن التعلّم لا يتحقق بمعزل عن أمور أخرى. ولذلك فانه يتعين على المجتمع أن يوفر لجميع المتعلمين ما يحتاجونه من التغذية والرعاية الصحية، وبصورة عامة الدعم البدني والوجداني، لتمكينهم من المشاركة الفعالة في ما يتلقونه من تعليم والافادة منه. وينبغي أن تدرج المعارف والمهارات التي تحسن بيئة التعلّم للأطفال ضمن البرامج المحلية لتعليم الكبار. ذلك أن تربية الأطفال وتربية آبائهم أو من يرعونهم يعزز كل منهما الآخر، كما ينبغي استخدام هذا التفاعل لخلق بيئة تعلّم نابضة بالحياة ومفعمة بالدفء للجميع.

المادة السابعة – تقوية المشاركات

إن على السلطات التربوية المسؤولة وطنيا واقليميا ومحليا التزاما لا نظير له لتوفير التربية الأساسية للجميع، بيد أنه لا يتوقع منها أن تقدم جميع المتطلبات البشرية والمالية والتنظيمية اللازمة لهذه المهمة. ولهذا فان تنشيط المشاركات على كل المستويات يصبح أمرا ضروريا : فمن مشاركات بين جميع قطاعات التربية الفرعية وأشكالها المختلفة يراعى فيها الدور الخاص الذي يضطلع به كل من المعلمين والاداريين وغيرهم من العاملين في التربية، الى مشاركات بين ادارة التربية وغيرها من الادارات الحكومية بما في ذلك إدارات التخطيط والمالية والعمل والاتصالات والقطاعات الاجتماعية

الأخرى، ومشاركات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والجماعات الدينية والأسر. وفي هذا السياق ينبغي أن تسارع جميع البلدان الى ادخال تحسينات على شروط وظروف عمل المعلمين وعلى أوضاعهم، باعتبارها تشكل عاملا مؤثرا في تحقيق التربية للجميع، وذلك تمشيا مع التوصية المشتركة بين اليونسكو والآيلو والخاصة بأوضاع المدرّسين (١٩٦٦). كما أن من الأهمية بمكان الاعتراف بالدور الحيوي الذي تضطلع به الأسر والمعلّمون على حد سواء. فالمشاركات الحقيقية تسهم في تخطيط برامج التربية الأساسية وتنفيذها وإدارتها وتقييمها. وأن «الرؤية الموسعة والالتزام المتجدد» اللذين ننادي بهما ليرتكزان على مثل هذه المشاركات.

التربية للجميع – المتطلبات

المادة الثامنة – وضع سياسات مساندة

١ – **إن التوفير الكامل للتربية الأساسية واستخدامها بصورة فعالة لتحسين حالة الفرد والمجتمع يقتضيان وضع سياسات مساندة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية**. ويعتمد توفير التربية الأساسية للجميع على التزام سياسي وإرادة سياسية تدعمهما إجراءات مالية مناسبة، وتعززهما إصلاحات تربوية ودعم مؤسسي. فوجود سياسات ملائمة في مجالات الاقتصاد والتجارة والعمل والتشغيل والصحة يعزز الحوافز لدى المتعلّمين ويزيد من إسهامهم في تنمية المجتمع.

٢ – وينبغي للمجتمعات أيضا أن توفر بيئة فكرية قوية مؤاتية للتربية الأساسية. وهذا يعني ضرورة تحسين التعليم العالي وتنمية البحوث العلمية. كما يتعين إتاحة الاتصال الوثيق بالمعارف التكنولوجية والعلمية المعاصرة، وذلك على كل مستوى من مستويات التربية والتعليم.

المادة التاسعة – تعبئة الموارد

١ – **إذا ما أريد تلبية حاجات التعلّم الأساسية للجميع عن طريق عمل أوسع نطاقا مما كان عليه الحال في الماضي فسوف يكون من الضروري تعبئة موارد مالية وبشرية جديدة، حكومية كانت أو أهلية أو تطوعية فضلا عما هو متاح من هذه الموارد في الوقت الراهن.** ويجب أن يشارك المجتمع بأسره في هذا المسعى إذا ما علمنا ان ما يكرس للتربية الأساسية من وقت وطاقة وتمويل ربما كان أعمق الاستثمارات أثرا بالنسبة لسكان أي بلد ولمستقبله.

٢ - وإن توسيع نطاق الدعم من القطاع العام يعني اجتذاب الموارد من جميع الادارات الحكومية المسؤولة عن التنمية البشرية وذلك من خلال زيادة الاعتمادات - من حيث حجمها المطلق وقيمتها النسبية - المخصصة لخدمات التربية الأساسية، مع الاعتراف الواضح بوجود مطالب متنافسة على الموارد الوطنية، حيث يعتبر قطاع التربية قطاعا هاما حقا ولكنه ليس الوحيد في الأهمية. وإن الانتباه الحاد لتحسين فعالية الموارد والبرامج التربوية الحالية لن يقتصر أثره على المزيد من الانتاج، بل من المتوقع أيضا أن يجتذب موارد جديدة. وإن الضرورة الملحة لتلبية حاجات التعلّم الأساسية قد تتطلب إعادة توزيع الموارد بين القطاعات كتحويل الأموال على سبيل المثال من الانفاق العسكري الى الانفاق التربوي. وسوف يتطلب الأمر في المقام الأول توفير حماية خاصة للتربية الأساسية في البلدان التي تشهد تعديلات بنيوية وترزح تحت أعباء ديون خارجية باهظة. وينبغي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن ينظر الى التربية كبعد أساسي في أي مخطط اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي.

المادة العاشرة - تدعيم التضامن الدولي

١ - **إن تلبية حاجات التعلّم الأساسية تعتبر مسؤولة إنسانية مشتركة وعالمية، كما أنها تتطلب تضامنا دوليا وإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة لتقويم التفاوت الاقتصادي الحالي.** فجميع الأمم لديها ما تقدمه من المعارف والخبرات القيمة من أجل تصميم سياسات وبرامج تربوية فعالة.

٢ - وسوف يتطلب الأمر إجراء زيادات محسوسة وطويلة الأجل في حجم الموارد المخصصة للتربية الأساسية. وإن من واجب المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية، أن يسارع الى تخفيف العوائق التي تحول بين بعض البلدان وبين تحقيق هدف التربية للجميع، وسوف يعني ذلك اتخاذ إجراءات للزيادة في الميزانيات الوطنية للبدان الأشد فقرا أو للتخفيف من أعباء ديونها الباهظة. ويتعين على الدائنين والمدينين أن يبحثوا عن صيغ جديدة وعادلة لحل مشكلة هذه الأعباء، ذلك أن من شأن ايجاد حلول لمشكلة المديونية أن يساعد الى حد كبير على تحسين قدرات العديد من البلدان النامية على تأمين حاجاتها التربوية وحاجاتها الأساسية الأخرى على نحو فعّال.

٣ - ويجب الاستجابة لحاجات التعلّم الأساسية للكبار والأطفال حيثما وجدت. وإن للبلدان الأقل نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض احتياجات خاصة يجب أن تمنح الأولوية فيما يتعلق بالدعم الدولي الخاص بالتربية الأساسية خلال التسعينات.

٤ - **ويتعين على جميع الأمم أيضا أن تعمل معا لتسوية النزاعات والخلافات وإنهاء الاحتلال العسكري وتوطين السكان المخرجين من ديارهم أو تسهيل عودتهم الى بلدانهم الأصلية، وضمان تأمين حاجات التعلّم الأساسية لديهم. فالبيئة المستقرة الآمنة هي وحدها الكفيلة بتوفير الظروف التي يستطيع فيها كل انسان، طفلا كان أو راشدا على حد سواء أن ينتفع من أهداف هذا الاعلان.**

●●●

إننا نحن المشاركين في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، نؤكد من جديد حق جميع الناس في التربية. وهذا الحق يشكل ركيزة عزمنا، فرادى ومجتمعين، على تأمين التربية للجميع.

وإننا نلزم أنفسنا بالعمل متعاونين في نطاق مسؤوليتنا الخاصة، باتخاذ كافة التدابير الضرورية لانجاز أهداف التربية للجميع. وإننا نناشد بصوت واحد الحكومات والمنظمات المعنية والأفراد أن يشاركوا في الاضطلاع بهذه المهمة العاجلة.

إن حاجات التعلّم الأساسية للجميع يمكن وينبغي تلبيتها. ولن تكون هناك من طريقة أبلغ في مغزاها الاستهلال السنة الدولية لمحو الأمية والمضي قدما نحو تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمعاقين (١٩٨٣-١٩٩٢) والعقد العالمي للتنمية الثقافية (١٩٨٨-١٩٩٧)، وعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠) والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة، والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل. فلم يحدث مطلقا أن كان الوقت أكثر ملاءمة مما هو عليه الآن كي نلزم أنفسنا بتوفير فرص التعلّم الأساسية لجميع شعوب العالم.

ولذلك فاننا نعتمد هذا **الاعلان العالمي حول التربية للجميع : تأمين حاجات التعلّم الأساسية**، ونوافق على **هيكلية العمل لتأمين حاجات التعلّم الأساسية**، بغية تحقيق الأهداف المقررة في هذا **الاعلان**.

هيكلية العمل
لتأمين حاجات التعلّم الأساسية
إشارات عامة لتنفيذ الاعلان العالمي حول التربية للجميع

المحتويات

المقدمة	١
الغايات والأهداف	٢
مبادىء العمل	٤
أولا : أولوية العمل على المستوى الوطني	٥
١,١ تقدير الاحتياجات وتخطيط العمل	٥
١,٢ وضع سياسات مساندة	٦
١,٣ تصميم سياسات لتحسين التربية الأساسية	٧
١,٤ تحسين الطاقات الادارية والتحليلية والتقنية	٨
١,٥ تعبئة قنوات الاعلام والاتصال	٩
١,٦ بناء المشاركات وتعبئة الموارد	١٠
ثانيا : أولويات العمل على المستوى الاقليمي	١٢
٢,١ تبادل المعلومات والخبرات والدرايات الفنية	١٢
٢,٢ القيام بأنشطة مشتركة	١٣
ثالثا : أولويات العمل على المستوى العالمي	١٤
٣,١ التعاون في نطاق السياق الدولي	١٤
٣,٢ تعزيز القدرات الوطنية	١٤
٣,٣ توفير دعم مستمر وطويل الأجل للأنشطة الوطنية والاقليمية	١٥
٣,٤ المشاورات حول السياسات	١٧
تقسيم دلالي لمراحل التنفيذ في التسعينات	١٨

مقدمة

١ - إن **هيكلية العمل لتأمين حاجات التعلّم الأساسية** مستمدّة من **الاعلان العالمي حول التربية للجميع** الذي اعتمده المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، الذي ضم ممثلين عن حكومات ووكالات دولية وثنائية للتنمية ومنظمات غير حكومية. وتستند **هيكلية العمل** هذه الى أفضل المعارف المتجمعة لدى هؤلاء الشركاء والى التزامهم الجماعي، ويقصد منها أن تكون مرجعا ودليلا تسترشد به الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية ووكالات المعونة الثنائية والمنظمات غير الحكومية وكل الملتزمين بتحقيق هدف التربية للجميع، في صياغة خطط العمل الخاصة بهم لتنفيذ **الاعلان العالمي**. وهي تنص على ثلاثة مستويات رئيسية من العمل المنسق :

(١) عمل مباشر داخل كل بلد بمفرده؛
(٢) تعاون بين مجموعات من البلدان تجمع بينها اهتمامات وخصائص معينة؛
(٣) تعاون متعدد الأطراف وثنائي داخل المجتمع الدولي.

٢ - ويمكن للبلدان منفردة أو مجتمعة وكذلك المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية أن تستعين **بهيكلية العمل** هذه في وضع خطط عملها وبرامجها الخاصة بها وفقا لأهدافها ومهامها الخاصة وجماهيرها المستهدفة. وقد كان ذلك بالعفل هو الحال في تجربة السنوات العشر لمشروع اليونسكو الرئيسي في مجال التربية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن الأمثلة الأخرى لهذه المبادرات خطة عمل اليونسكو في دورته الخامسة والعشرين (١٩٨٩)، والبرنامج الخاص للايسيسكو (١٩٩٠-٢٠٠٠)، والمراجعة التي يجريها البنك الدولي حاليا لسياسته في مجال التعليم الابتدائي، وبرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الخاص بالتربية الأساسية ومحو الأميّة. وبقدر ما تتوافق خطط العمل والسياسات والبرامج المذكورة مع هيكلية العمل هذه فسوف تتلاقى الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم لتأمين حاجات التعلّم الأساسية وسيسهل التعاون في هذا المجال.

٣ - ولئن كانت هناك شواغل عديدة مشتركة تدفع البلدان الى تأمين حاجات التعلّم الأساسية لشعوبها، فمن البديهي أن هذه الشواغل تختلف من حيث طبيعتها ودرجة حدتها بين بلد وآخر وفقا للوضع الفعلي للتربية الأساسية وللسياق الثقافي والاجتماعي الاقتصادي لكل منها. وبصفة اجمالية، وإذا ما بقيت نسب التسجيل في مستواها الحالي، فان أكثر من ١٦٠ مليون طفل على المستوى العالمي، لن يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٠ نتيجة للنمو الديمغرافي وحده. ونجد في كثير من بلدان جنوبي الصحراء الكبرى وفي العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض في أماكن أخرى أن توفير التعليم الابتدائي المصمم للأعداد المتنامية من الأطفال يظل تحديا طويل الأجل. وعلى الرغم من التقدم المحرز في محو أمية الكبار، فان معدلات

الأمية ما زالت عالية في تلك البلدان، في حين يتواصل انتشار الأمية الوظيفية بين الكبار في قسم كبير من آسيا والدول العربية وكذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية، وذلك مما يعد مشكلة اجتماعية رئيسية في تلك المناطق. كما أن هناك العديد من الناس الذين يحرمون من تكافؤ فرص الانتساب الى البرامج التربوية بسبب عرقهم أو جنسهم أو لغتهم أو معيقاتهم أو انتمائهم الإثني أو اقتناعاتهم السياسية. وبالاضافة الى ذلك فان ارتفاع معدلات التسرب وضعف نتائج التعلّم هما من المشكلات المعترف بها في جميع أنحاء العالم. وإن هذا الوصف العام يوضح الحاجة لاتخاذ عمل حاسم وواسع النطاق وذي غايات وأهداف واضحة.

الغايات والأهداف

٤ - إن **الغاية النهائية التي يؤكدها الاعلان العالمي حول التربية للجميع** هي تأمين حاجات التعلّم الأساسية لجميع الأطفال واليافعين والراشادين. ويمكن المحافظة على فعالية أكبر للجهد طويل الأجل المبذول لتحقيق ذلك الهدف اذا ما حددت **أهداف متوسطة** وتم قياس مدى التعقدم المحرز في سبيل تحقيقها. ويمكن للسلطات المختصة على المستويين الوطني والمحلي أن تحدد مثل تلك الأهداف المتوسطة آخذة في الاعتبار أهداف الاعلان وكذلك الأهداف والأولويات العامة للتنمية الوطنية.

٥ - ويمكن صياغة الأهداف المتوسطة بشكل نافع كأهداف محددة ضمن الخطط الوطنية والمحلية للتنمية التربوية. وتتسم مثل هذه الأهداف عادة بأنها : (١) تحدد المستويات والنتائج التي يتعين بلوغها، وذلك بالرجوع الى مواصفات الأداء الختامي وفي إطار زمني ملائم، (٢) وتحدد الفئات ذات الأولوية (مثل الفقراء والمعاقين)، (٣) وتصاغ بعبارات يمكن معها ملاحظة وقياس مدى التقدم المحرز. وتمثل هذه الأهداف «أرضية» (وليس «سقفا») للتنمية المستمرة للبرامج والخدمات التربوية.

٦ - إن الأهداف المرتبطة بجدول زمني معين تحمل طابع الاستعجال وتصلح أن تكون مرجعا تقارن به مؤشرات قياس التنفيذ والانجاز. وبتغير الأحوال الاجتماعية يمكن مراجعة الخطط والأهداف وتحديثها. وحيثما وجب التركيز على الجهود الخاصة بالتربية الأساسية لتلبية احتياجات فئات اجتماعية أو سكانية محددة فان ربط الأهداف بمثل تلك الأولويات الخاصة بالمتعلمين يمكن أن يعين على استمرار اهتمام المخططين والممارسين والمقومين بتلبية احتياجات هؤلاء المتعلمين. وإن الأهداف التي يمكن معاينتها وقياسها تعين على اجراء التقييم الموضوعي للتقدم المحرز.

٧ - وليس هناك من داع لأن تحدد الأهداف فقط بالاستناد الى الاتجاهات والموارد القائمة، فالأهداف الأولوية يمكن أن تعكس تقديرا واقعيا للامكانات التي يقدمها **الاعلان** فيما يخص تعبئة موارد بشرية إضافية وقدرات تنظيمية ومالية في إطار

التزام تعاوني بالتنمية البشرية. وإن البلدان التي تكون معدلات الألفبائية والالتحاق بالمدارس فيها متدنية ومواردها الوطنية محدودة للغاية، تحتاج الى اتخاذ خيارات صعبة عند تحديد أهداف وطنية يمكن تحقيقها وفقا لجدول زمني واقعي.

٨ - وقد ترغب البلدان في وضع أهدافها الخاصة لعقد التسعينات في إطار الأبعاد المقترحة التالية :

(١) توسيع نطاق أنشطة الرعاية والتنمية الخاصة بالطفولة المبكرة بما في ذلك تداخلات الأسرة والمجتمع المحلي، **وبخاصة** فيما يتصل بالأطفال الفقراء والأقل حظا والمعوقين؛

(٢) تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي واكماله (أو أية مستويات أعلى للتعليم تعتبر «أساسية») بحلول العام ٢٠٠٠؛

(٣) تحسين نتائج التعليم بحيث تتمكن نسبة مئوية من فئة عمرية مناسبة (مثلا ٨٠٪ من سن الرابعة عشرة) من تحقيق مستوى محدد من الانجاز التعلّمي الضروري أو تجاوزه؛

(٤) تخفيض معدل الأمية بين الكبار (ويقوم كل بلد بتحديد فئة العمر المناسبة)، بحيث ينخفض مثلا بحلول عام ٢٠٠٠ الى نصف مستواه في عام ١٩٩٠، مع تأكيد كاف على محو أمية النساء، وذلك لاجراء تخفيض ملحوظ في التفاوت القائم حاليا في معدلات الأمية بين الذكور والاناث؛

(٥) التوسع في توفير التربية الأساسية والتدريب على مهارات أساسية أخرى يحتاجها اليافعون والراشدون، على أن تقدر فعالية البرامج وفقا لما تحدثه من تغير في السلوك وتبعا لتأثيرها في مجالا الصحة والعمالة والانتاجية؛

(٦) زيادة اكتساب الأفراد والأسر للمعارف والمهارات والقيم المطلوبة لحياة أفضل ولتنمية سليمة ومستديمة، والتي تتيحها كل القنوات التربوية بما فيها وسائل الاعلام الجماهيري وغيرها من أنواع الاتصال الحديث والتقليدي والعمل الاجتماعي، على أن تقدر الفعالية وفقا لمدى التغير في السلوك.

٩- وينبغي أن يتم قدر الامكان تحديد مستويات أداء للجوانب المذكورة أعلاه تتناسب مع تركيز التربية الأساسية على جانبي تعميم الالتحاق بالتعليم واكتساب التعلّم باعتبارهما اهتمامين متصلين لا ينفصمان. وفي جميع الأحوال ينبغي للأهداف المتعلقة بالأداء أن تراعي المساواة بين الجنسين. ومع ذلك فان وضع مستويات للأداء ونسب للملتحقين الذين يتوقع وصولهم الى هذه المستويات من برامج التربية الأساسية المحددة يجب أن يكون مهمة مستقلة يضطلع بها كل بلد على حدة.

مبادىء العمل

١٠ - تتمثل الخطوة الأولى في تحديد نظم التعلّم التقليدية الموجودة داخل المجتمع والطلب الحقيقي على خدمات التربية الأساسية، سواء فيما يخص برامج التربية النظامية أو غير النظامية، ويفضل أن يتم ذلك من خلال عملية مشاركة تضم الجماعات المعنية والمجتمع المحلي. وإن تأمين حاجات التعلّم الأساسية للجميع يعني توفير فرص للعناية بالطفولة المبكرة وتنميتها، وتوفير تعليم ابتدائي موائم وذي نوعية جيدة أو تربية تعادل ذلك خارج المدرسة للأطفال، وفرص لمحو الأمية واكتساب المعارف الأساسية والتدريب على المهارات الحياتية للشباب والكبار، كما تعني استخدام وسائل وتقنيات الاعلام التقليدية والحديثة لتثقيف الجمهور بشأن قضايا لها أهميتها الاجتماعية ولدعم أنشطة التربية الأساسية. وينبغي أن تصمم عناصر التربية الأساسية المتكاملة هذه بما يضمن تكافؤ الفرص في الالتحاق ومواصلة الدراسة فيها وتحقيق إنجاز تعلّمي فعّال. ويتطلّب تأمين حاجات التعلّم الأساسية أيضا القيام بعمل لتحسين بيئة التعلّم داخل الأسرة والمجتمع المحلي ولربط التربية الأساسية بالسياق الاجتماعي الاقتصادي الأوسع. كما ينبغي أن يعترف بالآثار المكملة والمتدائبة لاستثمار الموارد البشرية في السكان والصحة والتغذية.

١١ - ولما كانت حاجات التعلّم الأساسية متشابكة ومتنوعة فان تلبيتها تتطلب استراتيجيات وأنشطة مشتركة بين عدة قطاعات وتكون مكملة لجهود التنمية الشاملة. ويجب أن يسهم شركاء كثيرون مع السلطات التربوية والمعلمين وغيرهم من العاملين التربويين في تنمية التربية الأساسية إذا أريد أن ينظر اليها مرة أخرى كمسؤولية للمجتمع بأسره. وهذا يعني المشاركة الفعالة من جانب مجموعة واسعة من الشركاء كالأسر والمعلمين والمجتمعات المحلية والشركات الاقتصادية الخاصة (بما في ذلك المشتغلون بالاعلام والاتصال) والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات... الخ، في تخطيط وإدارة وتقييم الصيغ العديدة للتربية الأساسية.

١٢ - وينبغي إجراء تقييم دقيق للممارسات والترتيبات المؤسسية الحالية المتعلقة بتقديم خدمات التربية الأساسية وللآليات القائمة للتعاون في هذا الصدد، قبل إقامة مؤسسات أو آليات جديدة. ومن الأرجح أن يؤدي ترميم المدارس المهدمة وتحسين تدريب المعلمين والعاملين في برامج محو الأمية وظروف عملهم بالاستناد الى مشاريع التعلّم الحالية الى عوائد استثمارية مباشرة أكبر وأسرع مما قد تؤدي اليه محاولات البدء من جديد.

١٣ - ويوفر العمل المشترك مع المنظمات غير الحكومية فرصا كبيرة على كافة المستويات. فهذه الهيئات المستقلة، وإن كانت تعبر علنا عن آراء مستقلة وناقدة، فان بامكانها أن

تضطلع بدور في الاشراف والبحث والتدريب وفي انتاج المواد اللازمة لصالح الأنشطة التربوية غير النظامية والمستديمة.

١٤ - وينبغي أن ينعكس القصد الأساسي من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في انبعاث روح صادقة من المشاركة الحقيقية، وينبغي ألا يتمثل في نقل النماذج الشائعة بل في المساعدة على تنمية الطاقات المحلية للسلطات الوطنية ولشركائها المحليين في تأمين حاجات التعلّم الأساسية على نحو فعّال. وينبغي توظيف العمل والموارد في تقوية الجوانب الجوهرية من خدمات التربية الأساسية مع التركيز على القدرات الادارية والتحليلية التي يمكنها أن تحفز على تحقيق مزيد من التنمية. ومن الممكن أن يكون للتعاون والتمويل الدوليين قيمتهما الخاصة في دعم الاصلاحات الكبرى أو التعديلات القطاعية، وكذلك في المساعدة على استحداث واختبار نهوج تجديدية في التعليم والادارة، وذلك حيثما وجدت الحاجة لتجريب نهوج جديدة، و/أو حيثما انطوى الأمر على مستويات غير عادية من الانفاق، وحيثما تكون المعرفة بالخبرات الموائمة الموجودة في جهات أخرى أمرا غالب النفع.

١٥ - وينبغي أن يمنح التعاون الدولي أولوية للبلدان الأقل مقدرة على تأمين حاجات التعلّم الأساسية لشعوبها حاليا. وكذلك ينبغي أن يساعد هذا التعاون البلدان على معالجة التفاوت في الفرص التربوية. ولما كان ثلثا الأميين من الراشدين والأطفال خارج المدارس إناثا، فانه حيثما وجد مثل هذا الواقع من عدم المساواة، فان الأولوية القصوى ينبغي أن تكون لتحسين الالتحاق بالبرامج التربوية للفتيات والنساء ولازالة كل عقبة تعوق مشاركتهن النشطة.

أولا - أولويات العمل على المستوى الوطني

١٦ - سوف يعتمد التقدم في تأمين حاجات التعلّم الأساسية للجميع في النهاية على التدابير التي يتخذها كل بلد من البلدان. وبينما نجد أن التعاون الاقليمي والدولي والعون المالي يمكن أن يؤديا الى دعم وتيسير اتخاذ تلك التدابير، فان السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية وشركاءهما المحليين المتعددين هم في الواقع العامل الرئيسي في التطوير، وتقع على الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية في تنسيق استخدام الموارد الداخلية والخارجية على نحو فعّال. وبالنظر الى تنوّع أوضاع البلدان المختلفة وإمكاناتها وخططها وغاياتها الانمائية، فان **هيكلية العمل** هذه يمكنها فقط أن تقترح مجالات معينة تستحق أن تمنح أولوية الاهتمام. ولكل بلد أن يقرر بنفسه نوع التدابير المحدّدة التي قد تكون ضرورية، إضافة الى الجهود الحالية، في المجالات التالية :

١,١ تقدير الاحتياجات وتخطيط العمل

١٧ - يشجع كل بلد، لكي يتمكن من أن ينجز الأهداف التي حددها لنفسه، على وضع أو استيفاء خطط عمل شاملة وطويلة الأجل على الصعيدين المحلي والوطني لتأمين حاجات التعلّم التي يعتبرها «أساسية». وسوف يكون من الضروري أن تكون خطة العمل المتعلقة بالتربية الأساسية للجميع متعددة القطاعات ضمن سياق قطاع التربية الحالي وخطط التنمية العامة واستراتيجياتها، وذلك لتوجيه الأنشطة في القطاعات المعنية (كالتربية والاعلام والاتصال ووسائل الاعلام والعمل والزراعة والصحة). وتختلف نماذج التخطيط الاستراتيجي وفقا لتعريفها، ومع ذلك فان أغلبها يتضمن تعديلات مستمرة في الأهداف والموارد والأعمال والقيود. وبينما يتم وضع الخصوص الرئيسية للأهداف وتحديد موارد الحكومة المركزية بصورة عامة على المستوى الوطني، تتخذ الاجراءات اللازمة على المستوى المحلي. وهكذا فان من الطبيعي، في ذات السياق الوطني المعين، أن تكون الخطط المحلية مختلفة ليس فقط في منظورها، ولكن أيضا في محتواها. وينبغي لأطر العمل المصممة على المستوى الوطني ودون الوطني وكذلك للخطط المحلية أن تراعي تنوع الظروف والأحوال. ولذلك فان هذه الأطر والخطط يمكن أن تحدد ما يلي :

- الدراسات الخاصة بتقييم النظم القائمة (تحليل المشكلات وحالات الاخفاق والنجاح)؛
- حاجات التعلّم الأساسية المراد تلبيتها بما في ذلك المهارات المعرفية، والقيم، والمواقف وكذلك المعارف المتعلقة بالموضوعات المختلفة؛
- اللغات التي ينبغي استخدامها في البرامج التربوية؛
- وسائل تحسين الطلب على التربية الأساسية والالتحاق واسع النطاق بها؛
- أساليب تعبئة الدعم من جانب الأسرة والمجتمع المحلي؛
- الغايات والأهداف المحددة؛
- الموارد الرأسمالية والمتكررة الضرورية والتي تحدد مبالغها على النحو الواجب، وكذلك التدابير المحتملة لتقدير جدواها؛
- المؤشرات والاجراءات الواجب استخدامها لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة؛
- أولويات استخدام الموارد وتنمية الخدمات والبرامج على المدى الزمني؛
- الفئات ذات الأولوية التي تتطلب تدابير خاصة؛
- أنواع الخبرات المطلوبة لتنفيذ الخطة؛
- الترتيبات المؤسسية والادارية المطلوبة؛

- أساليب ضمان الانتفاع المتبادل بالمعلومات بين التربية الأساسية النظامية وغيرها؛
- استراتيجية التنفيذ وجدوله الزمني.

١,٢ وضع سياسات مساندة

١٨ - تعني خطة العمل المتعددة القطاعات إدخال تعديلات على السياسات القطاعية لتتفاعل هذه القطاعات على نحو يتيح تبادل المساندة والنفع فيما بينها ويتفق مع الأهداف العامة للتنمية في البلد المعني. وينبغي أن يكون العمل الهادف الى تأمين حاجات التعلّم الأساسية جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الانمائية الوطنية ودون الوطنية للبلاد والتي يجب أن تعكس الأولويات الممنوحة للتنمية البشرية. وقد يحتاج الأمر الى تدابير تشريعية وغيرها لتحسين وتسهيل التعاون بين مختلف الشركاء المعنيين. وإن اتخاذ مواقف مؤيدة للتربية الأساسية وإعلام الجمهور بشأنها أمران مهمان في خلق مناخ مساند لها على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي.

١٩ - وهناك أربع خطوات محددة تستحق الاهتمام وهي : (١) الشروع في تنفيذ أنشطة على المستويين الوطني ودون الوطني من أجل خلق التزام شعبي جديد وواسع النطاق بهدف التربية للجميع؛ (٢) التخفيف من ضعف الفعالية في القطاع العام ومن الممارسات الاستغلالية في القطاع الخاص؛ (٣) توفير تدريب متطور للمسؤولين الاداريين في المصالح العامة وزيادة الحوافز للاحتفاظ بالمؤهلين من الرجال والنساء في الخدمة العامة؛ (٤) اتخاذ اجراءات لتشجيع المساهمة الأوسع في تصميم وتنفيذ برامج التربية الأساسية.

١,٣ تصميم سياسات لتحسين التربية الأساسية

٢٠ - إن المتطلبات الأساسية المتعلقة بالجودة وتكافؤ الفرص والفعالية في مجال التربية تتحدد في سنوات الطفولة الأولى، وذلك مما يجعل الاهتمام بمسألة العناية بالطفولة المبكرة وتنيمتها أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التربية الأساسية. ويجب أن تستجيب التربية الأساسية للاحتياجات والاهتمامات والمشكلات الحقيقية للمشاركين في العملية التربوية. ويمكن تعزيز جانب المواءمة في المناهج من خلال الربط بين تعليم القراءة والكتابة والحساب والمفاهيم العلمية وبين اهتمامات المتعلمين وخبراتهم السابقة في مجالات يذكر منها التغذية والصحة والعمل. وبينما يتنوع عديد من الحاجات بشكل ملحوظ داخل البلدان وفيما بينها – مما يحتم مواءمة المناهج التربوية الى حد كبير مع الظروف المحلية – فهنالك العديد من الاحتياجات الشاملة والاهتمامات المشتركة التي يجب أن تعالج في المناهج والتوجيهات التربوية. فقضايا مثل حماية البيئة، وتحقيق التوازن بين السكان والموارد، والحد من انتشار مرض الإيدز والوقاية من إساءة استعمال العقاقير، هي قضايا تهم كل فرد.

٢١ - إن الاستراتيجيات المحددة الموجهة لتحسين أوضاع التعليم في المدارس يمكن أن تركز على الجوانب التالية : المتعلمين وعمليات التعلّم، والعاملين (المعلمين والاداريين وغيرهم) والمنهج الدراسي، وتقدير التعلّم، والمواد والمعدات التعليمية. ويجب تطبيق هذه الاستراتيجيات بطريقة متكاملة، كما ينبغي أن يراعى في تصميمها وادارتها وتقييمها اكتساب المعارف والمهارات المتعلقة بحل المشكلات فضلا عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والأخلاقية للتنمية البشرية. واستنادا الى النتائج المرجوّة ينبغي أن يتلقى المعلمون تدريبا ملائما، مع الانتفاع من برامج الاعداد أثناء الخدمة بالاضافة الى غيرها من الحوافز والفرص التي تكافىء تحقيق تلك النتائج، ويجب أن يعكس المنهج الدراسي والتقييم عديدا من المعايير كما يجب تطوير المواد والمباني والمرافق وفق الاتجاهات ذاتها. ويمكن أن تتضمن الاستراتيجية في بعض البلدان طرقا لتحسين ظروف التعليم والتعلّم بحيث ينخفض الغياب ويزداد وقت التعلّم. ولكي تلبّى الحاجات التربوية للمجموعات التي لا يغطيها التعليم النظامي، ينبغي وضع استراتيجيات مناسبة للتربية غير النظامية تشمل وتتجاوز الجوانب التي وصفت أعلاه، ويمكن أن تولي أيضا اهتماما خاصا للحاجة الى التنسيق مع أشكال التربية الأخرى، وللدعم من جانب كل الشركاء المعنيين، ولتعزيز الموارد المالية، وللمشاركة المجتمعية الكاملة. ويمكن أن نجد مثالا على ذلك مطبقا في مجال محو الأمية في **خطة عمل اليونسكو للقضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٠٠**، وقد تعتمد استراتيجيات أخرى على وسائل الاعلام لتلبية الحاجات التربوية الأوسع للمجتمع المحلي بأسره. ومثل هذه الاستراتيجيات بحاجة الى أن تربط بالتعليم النظامي أو غير النظامي أو بمزيج من كليهما. ولدى وسائل الاتصال امكانات ضخمة لتثقيف الجمهور ولاتاحة المشاركة في المعلومات الهامة لمن هم في حاجة الى المعرفة.

٢٢ - إن العمل على توسيع نطاق الالتحاق ببرامج تربية أساسية ذات نوعية مرضية هو وسيلة فعالة لتحسين تكافؤ الفرص. وإن ضمان استمرار الفتيات والنساء مرتبطات بأنشطة التربية الأساسية الى أن ينجزن على الأقل المستوى التعلّمي الضروري المتفق عليه يمكن أن يشجع من خلال تدابير خاصة تصمم كلما كان ذلك ممكنا بالتشاور معهن. وهناك حاجة الى نهوج مماثلة للتوسع في توفير فرص التعلّم لمختلف الفئات الأقل حظا.

٢٣ - وإن تحقيق كفاية التربية الأساسية لا يعني توفير هذه التربية بأقل كلفة، بل يعني الاستخدام الفعّال لجميع الموارد (البشرية والتنظيمية والمالية) للوصول الى المستويات المرغوبة في الالتحاق وتحقيق مستوى الانجاز التعلّمي اللازم. وإن اعتبارات المواءمة والنوعية والمساواة السابق ذكرها ليست بدائل للكفاية، ولكنها تمثل الشروط المحددة التي تتحقق الكفاية بموجبها. ويتطلب تحقيق الكفاية بالنسبة لبعض البرامج موارد أكثر وليس أقل. ومع ذلك فانه إذا أمكن أن ينتفع من الموارد المتاحة عدد

أكبر من المتعلمين أو إذا أمكن تحقيق الأهداف التعليمية نفسها بكلفة أقل للمتعلم الواحد فان قدرة التربية الأساسية على تأمين أهداف الالتحاق والانجاز التعلّمي للفئات التي لا تحظى بالخدمة التربوية الكافية حاليا يمكن زيادتها.

١,٤ تحسين الطاقات الادارية والتحليلية والتقنية

٢٤ - سوف تكون هناك حاجة الى عديد من الخبرات والمهارات لتنفيذ هذه المبادرات. فمن المهم لأي استراتيجية تهدف الى تحسين التربية الأساسية توافر العدد اللازم من الموظفين الاداريين والمشرفين بالاضافة الى المخططين ومهندسي الأبنية المدرسية، ومدرّبي المعلمين وواضعي المناهج الدراسية الى جانب الباحثين والمحللين... الخ. لكن العديد من البلدان لا توفر تدريبا متخصصا يعد هؤلاء العاملين للاضطلاع بمسؤولياتهم، ويصدق هذا الأمر بخاصة على محو الأمية وغيره من أنشطة التربية الأساسية خارج المدرسة. وإن توسيع النظرة الى التربية الأساسية سوف يصبح شرطا لازما للتنسيق الفعّال للجهود بين هؤلاء المشاركين العديدين ولتقوية وتنمية الطاقات للتخطيط والادارة على المستويات الاقليمية والوطنية بمشاركة أكبر في تحمل المسؤولية، وهو أمر ضروري للعديد من البلدان. وينبغي الشروع في تنفيذ برامج للتدريب قبل الخدمة وأثناءها لهؤلاء الموظفين الرئيسيين أو تقوية مثل هذه البرامج حيثما وجدت. ويمكن أن يكون مثل هذا التدريب نافعا بشكل خاص بالنسبة لادخال الاصلاحات الادارية والتقنيات التجديدية في مجالي الادارة والاشراف.

٢٥ - ويمكن تحسين المرافق والآليات التقنية لجمع ومعالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالتربية الأساسية في جميع البلدان. ويعتبر ذلك مهمة ملحة وعاجلة في عديد من البلدان التي لا يتوافر لديها إلا القليل من المعلومات الموثوقة و/أو البحوث عن حاجات التعلّم الأساسية لشعوبها وعن الأنشطة القائمة في مجال التربية الأساسية. ويعتبر قاعدة للمعلومات والمعارف في أي بلد أمرا حيويا بالنسبة لاعداد خطة العمل وتطبيقها. وإن أحد المتضمنات الكبرى للتركيز على اكتساب التعلّم هو أنه يصبح من الضروري وضع وتحسين نظم تتيح تقييم الأداء الفردي للمتعلمين وآلية الخدمة التعليمية. ويجب أن تستخدم البيانات المتعلقة بتقييم العمليات والنتائج كقاعدة لنظام للمعلومات الخاصة بادارة شؤون التربية الأساسية.

٢٦ - ويمكن تحسين نوعية التربية الأساسية ونظمها من خلال الاستخدام الرشيد للتكنولوجيات التربوية. وفي الجهات التي لا يستخدم فيها حاليا على نطاق واسع مثل تلك التكنولوجيات، فان ادخالها سوف يتطلب انتقاء و/أو تطوير تقنيات ملائمة، والحصول على المعدات اللازمة ونظم تشغيلها وتعيين أو تدريب المدرّسين وغيرهم من التربويين اللازمين للعمل معهم. ويختلف تحديد مفهوم التكنولوجيا الملائمة

باختلاف الخصائص المجتمعية، وهو مفهوم سوف يتغير بسرعة بمرور الزمن نظرا لأن التكنولوجيات الجديدة (مثل الاذاعة والتلفزيون التربويين والحاسبات وغيرها من الأجهزة التعليمية السمعية البصرية) تصبح أقل كلفة وأكثر قابلية للمواءمة مع البيئات المتنوعة. كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يسهم أيضا في تحسين ادارة التربية الأساسية. ويمكن أن يعيد كل بلد دوريا فحص امكاناته التقنية الحالية والمحتملة المتعلقة باحتياجاته وموارده في مجال التربية الأساسية.

١,٥ تعبئة قنوات الاعلام والاصتال

٢٧ - ثمة إمكانات جديدة آخذة في الظهور، وقد وضح تأثيرها القوي على امكانات تأمين حاجات التعلّم الأساسية، ومن الواضح أن ما تقدمه هذه الامكانات الجديدة للتربية لم يكد يستغل. وتوجد هذه الامكانات الجديدة بصورة واسعة كنتيجة لقوتين متقاربتين - كلتاهما من النتائج الجانبية الحديثة الظهور لعملية التنمية الشاملة. وتتمثل أولاهما في كمية المعلومات المتاحة في العالم، وكثير منها متعلق ببقاء الانسان وبحاجاته الحياتية الأساسية، وهي معلومات يفوق حجمها بأضعاف مضاعفة حجم المعلومات التي كانت متوافرة منذ بضع سنوات فقط، كما أن معدل نموها آخذ في التسارع. ويحدث تأثير تداؤبي حين تقترن المعلومات الهامة بتقدم عصري ثان ألا وهو القدرة الجديدة على الاتصال بين جميع سكان العالم. وأن الفرصة قائمة لتطويع هذه القوة لاستخدامها استخداما ايجابيا واعيا وبطريقة منهجية لتسهم في تأمين حاجات التعلّم المحددة.

١,٦ بناء المشاركات وتعبئة الموارد

٢٨ - عند تصميم خطة العمل ووضع سياسات مساندة للنهوض بالتربية الأساسية يجب أن يؤخذ في الاعتبار الانتفاع الى أقصى حد من امكانيات توسيع المشاركات القائمة حاليا والعمل على ضم شركاء جدد مثل المنظمات المعنية بالأسرة ومنظمات المجتمع المحلي والرابطات غير الحكومية والرابطات التطوعية الأخرى، واتحادات المعلمين وغيرها من المجموعات المهنية، وأصحاب الأعمال، ووسائل الاعلام، والأحزاب السياسية، والتعاونيات، والجامعات، ومؤسسات البحوث، والهيئات الدينية، وكذلك السلطات التربوية وغيرها من الادارات والمصالح الحكومية (كالعمل، والزراعة، والصحة، والاعلام، والتجارة، والصناعة، والدفاع... الخ). فالموارد البشرية والتنظيمية التي يمثلها هؤلاء الشركاء المحليون بحاجة الى أن تعبأ على نحو فعال لتؤدي دورها في تنفيذ خطة العمل. ومن الضروري تشجيع المشاركات على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستويين المتوسط والوطني، إذ يمكن أن تساعد في تنسيق

الأنشطة واستغلال الموارد بفاعلية أكبر وفي تعبئة موارد مالية وبشرية اضافية اذا دعت الضرورة.

٢٩ - وفي وسع الحكومات وشركائها أن تحلل الطريقة المتبعة حاليا في تخصيص واستخدام الموارد المالية وغيرها للتربية والتدريب في مختلف القطاعات لتقرر إن كان ممكنا الحصول على دعم إضافي للتربية الأساسية من خلال : (١) تحسين الكفاية الداخلية، (٢) تعبئة موارد مالية إضافية في إطار ميزانية الدولة ومن خارجها، (٣) تخصيص أموال ضمن الميزانيات القائمة للتربية والتدريب تراعى فيه متطلبات الفعالية والانصاف. أما البلدان التي يكون إجمالي مخصصاتها المالية للتربية قليلا، فينبغي لها أن تبحث امكانية تحويل بعض الأموال العامة المستخدمة في أغراض أخرى الى التربية الأساسية.

٣٠ - ومن الممكن أن يساعد تقدير موارد التربية الأساسية المتوافرة فعلا أو المحتملة، ومقارنتها بتقديرات الميزانية المطلوبة لتنفيذ خطة العمل، على تحديد القصور المحتمل في الموارد، الذي قد يؤثر على الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة المقررة أو قد يتطلب القيام بخيارات. ويمكن للبلدان التي تنشد المساعدة الخارجية لتأمين حاجات التعلّم الأساسية لشعوبها أن تستخدم هذه التقديرات للموارد وخطة العمل كأساس للحوار الذي تجريه مع الشركاء الدوليين، ولتنسيق عمليات التمويل الخارجي.

٣١ - ويشكّل المتعلمون الأفراد أنفسهم موردا بشريا حيويا ينبغي تعبئته. فالطلب على فرص التعلّم والمشاركة فيها لا يمكن ببساطة افتراضهما كأمر مسلّم به، بل يجب التشجيع عليهما بفاعلية. ويجب أن يدرك من يحتمل التحاقهم بفرص التعلّم أن فوائد أنشطة التعلّم الأساسي تفوق الكلفة التي يتوجب عليهم تحملها : مثل فقدانهم لجزء من الأجور التي كان يمكنهم الحصول عليها وانخفاض الوقت الذي يمكنهم تخصيصه للأنشطة الاجتماعية والعائلية أو في الراحة. وقد يحال على وجه الخصوص بين النساء والفتيات وبين الانتفاع الكامل بفرص التربية الأساسية لأسباب تتصل بثقافات معينة. ويمكن التغلب على هذه العوائق عن طريق استخدام الحوافز والبرامج المطوعة للسياق المحلي والتي يراها المتعلمون وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية «أنشطة انتاجية». ويحقق المتعلمون كذلك مزيدا من الانتفاع بالتربية عندما يكونون شركاء في العمليات التعليمية بدلا من أن يعاملوا باعتبارهم مجرد «مدخلات»، أو «مستفيدين». ومن شأن إيلاء العناية لقضايا الطلب على التعليم والمشاركة فيه أن يعين على تعبئة القدرات الشخصية للمتعلمين.

٣٢ - وتعتبر الموارد التي توفرها الأسرة، من حيث الوقت والدعم المشترك، شديدة الأهمية بالنسبة لنجاح أنشطة التربية الأساسية. ويمكن أن تقدم الحوافز والمعونات للأسر لضمان استثمار مواردها تمكينا لكافة أعضائها من الانتفاع بفرص التربية الأساسية على أكمل وجه ممكن وبأقصى قدر ممكن من المساواة.

٣٣ – إن الدور البارز الذي يضطلع به المعلمون وغيرهم من العاملين التربويين في توفير تربية أساسية ذات نوعية جيدة هو بحاجة الى أن يعترف به وينمى للوصول باسهامهم الى الحد الأقصى. ويجب أن يؤدي ذلك الى اتخاذ تدابير تكفل احترام حقوق نقابات المعلمين وحرياتهم المهنية وتحسين ظروف عملهم ووضعهم القانوني ولاسيما فيما يتصل بتعيينهم، وتدريبهم قبل الخدمة وأثنائها، وأجورهم وفرص الترقي في المهنة، وكذلك تمكين المعلمين من تحقيق طموحاتهم والوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية ومسؤولياتهم الأخلاقية.

٣٤ – وفي إطار المشاركات مع المدارس وموظفي الخدمة الاجتماعية، يجب أن تشكل المكتبات صلة وصل حيوية وفعالة لتوفير الموارد التربوية لكل المتعلمين – من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى الكبر – في البيئات المدرسية وغير المدرسية. وعليه فلا بد من اعتبار المكتبات كمصادر للمعلومات ذات قيمة بالغة.

٣٥ – وكذلك تؤدي جمعيات المجتمع المحلي، والتعاونيات والهيئات الدينية وغيرها من المنظمات غير الحكومية أدوارا هامة في دعم وتوفير التربية الأساسية، حيث أن تجاربها وخبراتها وطاقاتها وعلاقاتها المباشرة بمختلف فئات السكان هي موارد ثمينة لتحديد وتلبية حاجات التعلّم الأساسية. وينبغي تشجيعها على الاسهام بصورة فعالة في المشاركات من أجل التربية الأساسية، وذلك من خلال سياسات وآليات تقوي قدراتها وتعترف باستقلاليتها.

ثانيا – أولويات العمل على المستوى الاقليمي

٣٦ – يجب تأمين حاجات التعلّم الأساسية عن طريق العمل التعاوني داخل كل بلد، بيد أن هناك العديد من صيغ التعاون بين البلدان ذات الظروف والاهتمامات المتشابهة يمكن أن تسهم، أو هي تسهم فعلا، في هذا التوجه. وقد وضعت المناطق بالفعل خططا يذكر منها خطة عمل جاكرتا الخاصة بالموارد البشرية والتي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي (اسكاب) عام ١٩٨٨. ويمكن لعدة بلدان تعمل معا أن تزيد من الموارد المتاحة لها وأن تخفض التكاليف لمنفعتها المشتركة، وذلك من خلال تبادل المعلومات والبيانات عن تجاربها وتجميع خبراتها الفنية والتشارك في مرافقها والاضطلاع بأنشطة مشتركة. ومثل هذه الترتيبات غالبا ما تنشأ بين بلدان متجاورة (على المستوى دون الاقليمي)، أو بين جميع البلدان الموجودة في منطقة جغرافية ثقافية كبيرة، أو بين بلدان تشترك في لغة واحدة، أو تربط بينها علاقات ثقافية وتجارية. وكثيرا ما تؤدي المنظمات الاقليمية والدولية دورا هاما في تسهيل مثل هذا التعاون بين البلدان. وسوف تطلق على كل هذه الترتيبات في العرض التالي صفة «إقليمية». إنما المشاركات الاقليمية القائمة تحتاج، على العموم، الى تقوية ومدّ بالموارد الضرورية للقيام بمهمة مساعدة الدول على تأمين حاجات التعلّم الأساسية لشعوبها.

٢,١ تبادل المعلومات والخبرات والدرايات الفنية

٣٧ – إن الأجهزة الاقليمية المتنوعة، سواء منها الحكومية أو غير الحكومية، تشجع التعاون في حقول التربية والتدريب والصحة والتنمية الزراعية والبحوث والاعلام والاتصال وغير ذلك من الحقول ذات الصلة بتأمين حاجات التعلّم الأساسية. وينبغي العمل على تحقيق المزيد من التنمية لهذه الأجهزة تجاوبا مع تطور احتياجات الفئات السكانية المعنية. ومن الأمثلة العديدة الممكنة على ذلك البرامج الاقليمية الأربعة التي أنشئت تحت رعاية اليونسكو خلال عقد الثمانينات لدعم المجهودات الوطنية الرامية الى تعميم التعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار، وهي :

- المشروع الرئيسي في مجال التربية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛
- البرنامج الاقليمي للقضاء على الأمية في افريقيا؛
- برنامج التعليم للجميع في آسيا والمحيط الهادي؛
- البرنامج الاقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده والقضاء على الأمية في منطقة الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠.

٣٨ – وعلاوة على المشاورات التي تجري حول التقنيات والسياسات التربوية فيما يتصل بهذه البرامج، هناك آليات أخرى يمكن استخدامها للتشاور حول القضايا المتعلقة بالسياسات في مجال التربية الأساسية. ويمكن أن ينتفع في ذلك أيضا كلما دعت الحاجة، بالمؤتمرات الاقليمية لوزراء التربية التي تنظمها اليونسكو وعدة منظمات اقليمية أخرى، ومن الدورات العادية للجان الاقليمية للأمم المتحدة، ومن بعض المؤتمرات المشتركة بين الأقاليم التي تنظمها أمانة الكومنولث، والمؤتمر الدائم لوزراء التربية للبلدان الناطقة بالفرنسية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو). وإضافة الى ذلك توفر المؤتمرات والعديد من اللقاءات التي تنظمها الهيئات غير الحكومية الفرص أمام المهنيين ليتبادلوا المعلومات والآراء في قضايا التقنية والسياسات. وقد يفكر الداعون الى هذه المؤتمرات واللقاءات المختلفة في وسائل متنوعة لتوسيع نطاق المشاركة فيها حيثما كان ذلك مناسبا لتضم ممثلين عن قطاعات أخرى تعمل أيضا على تأمين حاجات التعلّم الأساسية.

٣٩ – وينبغي أن تستغل أوفى استغلال فرص المشاركة في النشرات والبرامج الاعلامية التي يمكن تبادلها بين البلدان أو التعاون في تطويرها، لاسيما حيث يمتد التشابه في اللغة والثقافة فيتجاوز الحدود السياسية.

٢,٢ القيام بأنشطة مشتركة

٤٠ – هناك مجالات عديدة محتملة يمكن للبلدان أن تضطلع فيها بأنشطة مشتركة دعما لجهودها الوطنية في تنفيذ خطط عملها المتعلقة بالتربية الأساسية. وينبغي أن تصمم مثل هذه الأنشطة المشتركة على نحو يتيح الانتفاع من اقتصاديات الوفر الناجم عن حجم النشاط ومن المزايا النسبية للبلدان المشتركة. وهناك ستة مجالات يبدو أن الصيغة هذه للتعاون الاقليمي تناسبها بشكل خاص، وهي : (١) تدريب الموظفين الرئيسيين مثل المخططين والمدربين ومدربي المعلمين والباحثين وغيرهم؛ (٢) تحسين جمع المعلومات وتحليلها؛ (٣) البحوث؛ (٤) إنتاج المواد التعليمية؛ (٥) استخدام وسائل الاتصال في تأمين حاجات التعلّم الأساسية؛ (٦) إدارة واستخدام «الخدمات التربوية عن بعد». وتوجد أيضا أجهزة متعددة يمكن استغلالها لتقوية هذه الأنشطة، يذكر منها معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية وشبكات المتدربين والباحثين التابع له، وكذلك شبكة المعلومات التابعة لمكتب التربية الدولي ومعهد اليونسكو للتربية، والشبكات الخمس للتجديد التربوي العاملة تحت رعاية اليونسكو، والأفرقة الاستشارية للبحوث والدراسات التابعة لمركز بحوث التنمية الدولية، وكومنولث التعلم، والمركز الثقافي الآسيوي لليونسكو، والشبكة التشاركية التي أسسها المجلس الدولي لتعليم الكبار، والرابطة الدولية لتقييم التحصيل التربوي والتي تربط بين المؤسسات الوطنية الكبرى للبحوث في حوالي ٣٥ بلدا. كما أن بعض الوكالات الانمائية المتعددة الأطراف والثنائية ذات الخبرات الواسعة في واحد أو أكثر من هذه المجالات قد تكون مهتمة بالمساهمة في أنشطة مشتركة. ويمكن للجان الأمم المتحدة الاقليمية أن تقدم المزيد من الدعم لأنشطة التعاون الاقليمي، وخصوصا لجهة حث صانعي القرار على اتخاذ التدابير الملائمة.

ثالثا – أولويات العمل على المستوى العالمي

٤١ – للمجتمع العالمي سجل حافل بالتعاون في مجالي التربية والتنمية، بيد أن التمويلات الدولية للتربية مرت بفترة ركود في أوائل الثمانينات، وفي الوقت نفسه فان بلدانا عديدة قد أعاقها تزايد عبء الديون والعلاقات الاقتصادية التي تحوّل مواردها المالية والبشرية الى بلدان أغنى منها. ولما كان الاهتمام بقضايا التربية الأساسية أمرا مشتركا بين البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، فان من الممكن أن يوفر التعاون الدولي دعما قيّما للمجهودات الوطنية والمبادرات الاقليمية الرامية الى تنفيذ الرؤية الموسعة للتربية الأساسية للجميع. ولعل الوقت والطاقة والأموال المخصصة للتربية الأساسية هي أثمن استثمار يمكن القيام به لصالح الشعب ومستقبل البلد. وهناك إذن حاجة واضحة وتبرير أخلاقي واقتصادي في صالح التضامن الدولي من أجل توفير المعونة التقنية والمساعدة المالية للبلدان المفتقرة للموارد اللازمة لتأمين حاجات التعلّم الأساسية لشعوبها.

٣,١ التعاون في نطاق السياق الدولي

٤٢. إن تأمين حاجات التعلّم الأساسية يمثل مسؤولية مشتركة للانسانية جمعاء. كما أن امكانية تلبية هذه الحاجات في جميع أنحاء العالم تحددها جزئيا دينامية العلاقات والتجارة الدولية. ومع الانفراج السائد حاليا في العلاقات، فضلا عن تناقص عدد النزاعات المسلحة، فان هناك الآن إمكانات حقيقية لتخفيض الاسراف الضخم في الانفاق العسكري وتحويل هذه الموارد الى مجالات نافعة اجتماعيا من بينها التربية الأساسية. ولقد تتطلب المهمة الملحة والمتمثلة في تأمين حاجات التعلّم الأساسية مثل هذه الاعادة لتخصيص الأموال بين القطاعات، كما يتعين على المجتمع الدولي وعلى مختلف الدول أن تخطط لهذا التحويل في الموارد نحو الأغراض السلمية بشجاعة وبصيرة ودراية. وينبغي أن تتخذ في الوقت ذاته إجراءات دولية لتخفيض أو إزالة الاختلال الحالي في العلاقات التجارية وتخفيف أعباء الديون تمكينا للكثير من البلدان قليلة الدخل من إعادة بناء اقتصاداتها الخاصة على نحو يمكنها من تأمين وضمان بقاء الموارد البشرية والمالية المطلوبة للتنمية ولتوفير التربية الأساسية لشعوبها. وينبغي لسياسات التعديل البنيوي أن تكفل للتربية مستوى ملائما من التمويل.

٣,٢ تعزيز القدرات الوطنية

٤٣. ينبغي أن يوفر الدعم الدولي للبلدان التي تطلبه لتنمية قدراتها الوطنية اللازمة لتخطيط برامج وخدمات التربية الأساسية وإدارتها (راجع القسم ١,٤). بيد أن كل دولة تظل في نهاية الأمر مسؤولة عن تصميم وإدارة برامجها الخاصة لتأمين حاجات التعلّم الأساسية لكل أفراد شعبها. ويمكن أن يشمل مثل هذا الدعم الدولي التدريب والتنمية المؤسسية في مجالات جمع البيانات وتحليلها، والبحوث، والتجديدات التكنولوجية، والنهوج التربوية. كما يمكنه أن ييسر إقامة نظم للمعلومات المتعلقة بالادارة فضلا عن الأساليب الادارية الحديثة الأخرى، مع التأكيد على تدريب الموظفين الاداريين من المستويين الأدنى والمتوسط. وسوف يزداد الطلب على مثل هذه القدرات لدعم التحسينات النوعية في التربية الابتدائية وإدخال التجديدات في البرامج خارج المدرسة. وبالاضافة الى العون المباشر المقدم للبلدان، يمكن توجيه المعونات الدولية توجيها نافعا لدعم أنشطة الأجهزة الدولية والاقليمية والتعاونية بين البلدان والتي تنظم عمليات مشتركة للبحث والتدريب وتبادل المعلومات. وينبغي أن ترتكز هذه العمليات وأن تدعم من قبل المؤسسات والبرامج القائمة، والتي يمكن تحسينها وتقويتها إذا ما دعت الحاجة، بدلا من إنشاء أجهزة جديدة. وسيكون لمثل هذا الدعم قيمته الخاصة بالنسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي غالبا ما تتشابه ظروفها وكذلك مواردها المتاحة للاستجابة لهذه الظروف.

٣,٣ توفير دعم مستمر وطويل الأجل للأنشطة الوطنية والاقليمية

٤٤. من الواضح أن تأمين حاجات التعلّم الأساسية لجميع الناس في جميع البلدان يعتبر مشروعا يتطلب أمدا طويلا. وتوفر **هيكلية العمل** هذه إشارات عامة لاعداد خطط عمل وطنية ومحلية لتنمية التربية الأساسية عن طريق التزام طويل الأجل من جانب الحكومات، وشركائها الوطنيين، بالعمل معا على تحقيق الغايات والأهداف التي حددوها لأنفسهم. وينبغي للهيئات والمؤسسات الدولية، التي يتولى العديد منها رعاية المؤتمر العالمي حول التربية للجميع أو المشاركة أو المساهمة في هذه الرعاية، أن تعمل معا وبصورة فعالة من أجل تنسيق وتعزيز الدعم طويل الأجل الذي تقدمه للأنشطة الوطنية والاقليمية المذكورة في الأقسام السابقة. وبشكل خاص، فان المنظمات الرئيسية التي ترعى مبادرة التربية للجميع وهي (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، واليونسكو، واليونيسيف، والبنك الدولي) تؤكد التزاماتها بدعم المجالات ذات الأولوية في العمل الدولي المبين لاحقا، وبوضع الترتيبات الملائمة لتحقيق أهداف التربية للجميع، على أن تعمل كل منها ضمن مهمتها الأساسية ومسؤولياتها الخاصة وقرارات هيئاتها الحاكمة. وإن اليونسكو، باعتبارها هي وكالة الأمم المتحدة ذات المسؤولية الخاصة عن التربية، سوف تعطي الأولوية لتنفيذ **هيكلية العمل** ولتسهيل تقديم الخدمات المطلوبة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي.

٤٥ – وتدعو الحاجة الى تمويل دولي متزايد لمساعدة البلدان الأقل نموا في تنفيذ خطط عملها المستقلة وفق الرؤية الموسعة للتربية الأساسية للجميع. وسوف تستطيع المشاركات الحقيقية المتسمة بالتعاون والالتزام المشترك طويل الأجل أن تنجز المزيد، وأن توفر القاعدة اللازمة لتحقيق زيادة هامة في اجمالي الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع الفرعي الهام من قطاعات التربية.

وبناء على طلب الحكومات، يتوجب على الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية أن تركز اهتمامها على دعم الأنشطة ذات الأولوية وبخاصة على المستوى الوطني (أنظر القسم أولا) وذلك في مجالات يذكر منها ما يلي :

(أ) **تصميم أو تحديث خطط عمل وطنية ومحلية متعددة القطاعات** (أنظر القسم ١,١) منذ بداية عقد التسعينات. ويحتاج العديد من البلدان النامية الى مساعدات فنية، وبخاصة في جمع البيانات وتحليلها وكذلك في تنظيم المشاورات المحلية.

(ب) **المجهودات الوطنية وما يتعلق بها من تعاون بين البلدان للوصول الى مستوى مرض من حيث النوعية والمواءمة في التربية الابتدائية** (راجع القسمين ١,٣ وثانيا أعلاه). ويمكن أن تتشارك البلدان في الانتفاع بالخبرات

المتعلقة بمساهمة الأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في زيادة مواءمة التربية وتحسين نوعيتها.

(جـ) **تعميم التربية الابتدائية في البلدان الضعيفة اقتصاديا.** وينبغي لوكالات التمويل الدولية أن تنظر في امكانية التفاوض بشأن وضع ترتيبات لتقديم دعم طويل الأجل، على أساس كل حالة على حدة، لمساعدة هذه البلدان على التحرك باتجاه تعميم التربية الابتدائية وفقا لجدولها الزمني. وينبغي للوكالات الخارجية أن تدرس الطرائق المتبعة حاليا في تقديم المساعدات بغية ايجاد وسائل فعالة لدعم برامج التربية الأساسية التي لا تحتاج الى معونة مكثفة فيما يخص رأس المال والتكنولوجيا ولكنها تحتاج في أغلب الأحيان الى دعم مالي طويل الأجل. وفي هذا السياق ينبغي إيلاء المزيد من العناية لمعايير التعاون من أجل التنمية في مجال التربية حتى لا تقتصر هذه المعايير في مضمونها على الاعتبارات الاقتصادية فحسب.

(د) **البرامج المصمّمة لتأمين حاجات التعلّم الأساسية للفئات الأقل حظا وللیافعين غير الملتحقين بالمدارس وللراشدين الذين لا يتاح لهم الانتفاع بفرص التعلّم الأساسي أو الذين لا يتيسر لهم إلا القليل من هذه الفرص.** ويستطيع جميع الشركاء أن يتقاسموا خبراتهم ودراياتهم الفنية في تصميم وتنفيذ تدابير وأنشطة مبتكرة وأن يركزوا تمويلاتهم في مجال التربية الأساسية على فئات محددة (النساء، والفقراء في المناطق الريفية، والمعوقين) لاجراء تحسين ملحوظ على فرص وظروف التعلّم المتاحة لهذه الفئات.

(هـ) **البرامج التربوية الخاصة بالنساء والفتيات.** يجب أن تصمّم هذه البرامج على نحو يكفل إزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تعوق النساء والفتيات عن الانتفاع ببرامج التربية العادية أو تستثنيهن منها، ويضمن لهن تكافؤ الفرص في مختلف نواحي الحياة.

(و) **البرامج التربوية الخاصة باللاجئين.** تحتاج البرامج التي تديرها منظمات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الى دعم مالي هام موثوق وطويل الأجل للقيام بهذه المسؤولية الدولية المعترف بها. وحيثما احتاجت البلدان المضيفة للاجئين الى معونة مالية وفنية دولية لتأمين حاجات اللاجئين الانسانية بما فيها حاجتهم للتعلّم، فان المجتمع الدولي يستطيع أن يساعد في المشاركة يتحمّل هذا العبء من خلال زيادة التعاون. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يعمل على تمكين الشعوب الرازحة تحت الاحتلال أو التي أخرجتها الحرب أو غيرها من الكوارث من مواصلة الانتفاع ببرامج التربية الأساسية التي تصون هويتها الثقافية.

(ز) **مختلف أنواع برامج التربية الأساسية في البلدان ذات النسبة العالية من الأمية (مثل البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى) أو التي تضم أعدادا كبيرة من الأميين مثل بلدان جنوب آسيا).** سيتطلب الأمر تقديم مساعدات هامة لتخفيض العدد الضخم من الأميين الكبار في العالم تخفيضا ملحوظا.

(ح) **بناء إمكانات البحث والتخطيط وتجريب التجديدات المحدودة النطاق.** إن نجاح أنشطة «التربية للجميع» يعتمد في نهاية الأمر على مدى قدرة كل بلد على تصميم وتنفيذ برامج تتناسب مع واقعه الوطني. وسوف يكون من الأمور الحيوية في هذا الصدد وجود قاعدة متينة للمعارف تغذيها نتائج البحوث والدروس المستفادة من التجارب والتجديدات، فضلا عن توافر المخططين التربويين من ذوي الكفاءة.

٤٦. إن تنسيق التمويل الخارجي للتربية هو مجال للمسؤولية المشتركة على مستوى البلد يتعين فيه على الحكومة المستفيدة أن تتولى زمام المبادرة لضمان الاستعمال الفعّال للموارد وفق أولوياتها. وعلى وكالات تمويل التنمية أن تستكشف أساليب أكثر تجديدا ومرونة للتعاون، بالتشاور مع الحكومات والمؤسسات التي تقوم تلك الوكالات بالعمل والتعاون معها في المبادرات الاقليمية، مثل فريق عمل داعمي التربية في افريقيا. وهناك حاجة الى انشاء منتديات أخرى يمكن لوكالات التمويل والبلدان النامية أن تتعاون في إطارها على تصميم مشروعات مشتركة بين البلدان وأن تناقش قضايا عامة تتصل بالعون المالي.

٣,٤ المشاورات حول السياسات

٤٧. يجب أن تستغل قنوات الاتصال والمنتديات القائمة للتشاور بين الشركاء العديدين المعنيين بتأمين حاجات التعلّم الأساسية استغلالا وافيا خلال عقد التسعينات للحفاظ على الاجماع الدولي الذي تستند اليه **هيكلية العمل** هذه ولتعزيز ذلك الاجماع.

إن بعض القنوات والمنتديات، مثل المؤتمر الدولي للتربية الذي يعقد مرة كل عامين، تعمل على نطاق عالمي بينما تركز منتديات أخرى على مناطق أو مجموعات معينة من البلدان أو فئات محددة من الشركاء. ويتوجب على منظمي هذه المشاوارات أن يسعوا قدر الامكان الى تنسيقها وتبادل نتائجها.

٤٨. وعلاوة على ذلك ينبغي للمجتمع الدولي، من أجل الحفاظ على مبادرة التربية للجميع وتوسيعها، أن يضع ترتيبات ملائمة تكفل التعاون بين الوكالات المعنية من خلال استعمال الآليات الحالية قدر الامكان، وذلك لتحقيق ما يلي : (١) مواصلة الدعوة

لصالح التربية الأساسية للجميع، مع الاستعانة في ذلك بالزخم المتولد عن المؤتمر العالمي؛ (٢) تسهيل المشاركة في المعلومات بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التربية الأساسية التي حددتها البلدان لأنفسنا وبشأن الموارد والمتطلبات التنظيمية اللازمة لتحقيق النجاح في المبادرات؛ (٣) تشجيع شركاء جدد للالتحاق بهذا المسعى العالمي؛ (٤) التأكد من أن جميع الشركاء يدركون تماما أهمية مواصلة توفير الدعم القوي للتربية الأساسية.

تقسيم دلالي لمراحل التنفيذ في التسعينات

٤٩ – ينبغي لكل بلد، عند تحديد غاياته وأهدافه متوسطة الأجل وتصميم خطة العمل اللازمة لتحقيقها، أن يضع في الوقت ذاته جدولا زمنيا لتكثيف وتوزيع أنشطته المحددة. وعلى غرار ذلك ينبغي وضع جدول زمني للعمل الاقليمي والدولي لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها في الوقت المقرر. ويقترح الجدول العام التالي مراحل دلالية خلال عقد التسعينات. وبطبيعة الحال فقد تحتاج بعض المراحل الى أن تتداخل وبذلك فان التواريخ المشار اليها ربما تحتاج الى أن تكيّف وفقا لظروف كل بلد وكل منظمة :

(١) تقوم الحكومات والمنظمات بوضع أهداف محددة واكمال أو استيفاء خطط عملها لتأمين حاجات التعلّم الأساسية (راجع القسم ١,١)، وباتخاذ تدابير لوضع سياسات مساندة (١,٢)، وتصميم سياسات لتحسين مواءمة ونوعية ومساواة برامج وخدمات التربية الأساسية (١,٣)، وتصميم طرائق لاستعمال وسائل الاعلام والاتصال في تأمين حاجات التعلّم الأساسية (١,٤) وتعبئة الموارد وتأسيس مشاركات عملانية (١,٦). ويقوم الشركاء الدوليون من جانبهم بمساعدة البلدان على انجاز هذه المرحلة التحضيرية عن طريق العون المباشر والتعاون الاقليمي (١٩٩٠–١٩٩١).

(٢) تضع وكالات التنمية سياسات وخططا لعقد التسعينات منسجمة مع التزاماتها بتقديم الدعم المستمر طويل الأجل للأنشطة الوطنية والاقليمية وتقوم بزيادة مساعداتها المالية والفنية للتربية الأساسية تبعا لذلك (٣,٣). ويقوم جميع الشركاء بتقوية واستعمال الآليات المتوافرة للمشاورة والتعاون ويضعون الاجراءات التي تعين على رصد التقدم المحرز على المستويين الاقليمي والدولي. (١٩٩٠–١٩٩٣)

(٣) المرحلة الأولى لتنفيذ خطط العمل : تتولى هيئات التنسيق الوطنية مراقبة التنفيذ وتقترح التعديلات التي يكون من المناسب ادخالها على الخطط بينما يجري تنفيذ أنشطة المساندة الاقليمية والدولية. (١٩٩٠–١٩٩٥)

(٤) تضطلع الحكومات والمنظمات باجراء تقييم متوسط الأجل بشأن تنفيذ خططها وتقوم بتعديل هذه الخطط حسب الحاجة. وتضطلع الحكومات والمنظمات

ووكالات التنمية باجراء دراسات استعراض شاملة للسياسات على المستويين الاقليمي والعالمي. (١٩٩٥-١٩٩٦)

(٥) المرحلة الثانية لتنفيذ خطط العمل الوطنية وأنشطة المساندة على المستويين الاقليمي والدولي. تقوم وكالات التنمية بتعديل خططها حسب الضرورة وزيادة مساعدتها للتربية الأساسية وفقا لذلك. (١٩٩٦-٢٠٠٠)

(٦) تجري الحكومات والمنظمات ووكالات التنمية تقييما للانجازات وتضطلع بدراسة استعراضية شاملة للسياسات على المستويين الاقليمي والعالمي. (٢٠٠٠-٢٠٠١)

●●●

٥٠ - لن يكون هناك أبدا وقت أفضل من اليوم لتجديد الالتزام بالجهد طويل الأجل الذي لا مناص منه لتأمين حاجات التعلّم الأساسية لجميع الأطفال واليافعين والراشدين. ولسوف يتطلب هذا الجهد استثمارا للموارد في التربية الأساسية والتدريب على نحو أعظم قدرا وأسمى حكمة مما عرف حتى الآن.

ولسوف تتعاقب المكاسب على الفور لتمتد بعيدا في المستقبل - حيث تكون التحديات العالمية الراهنة قد تم التصدي لها الى حدّ كبير بفضل التزام المجتمع الدولي وعمله الدائب لبلوغ هدفه المتمثل في تحقيق التربية للجميع.

للمزيد من النسخ وللمعلومات :

EFA Forum Secretariat
UNESCO
7, place de Fontenoy
75352 PARIS 07 SP
France

Fax: 33 1 40 65 94 06